Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

معالجة القضايا الجامعية في ظل الطوارئ

(ورقة علمية)

إعداد/
د. قيس احمد المحمدي

2021

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502

ثمة جملة من المبررات والدوافع التي تتطلب إجراء معالجات طارئة في التعليم الجامعي والتقني، فمع دخول الحرب اليمنية عامها السادسة ولعدم وجود مؤشرات وتوجهات دولية فعلية لإيقاف الصراع الدموي تمهيداً لإحلال السلام الى هذه اللحظة، وطالما والدعم الدولي موجه نحو الاستجابة الإنسانية دون دعم القضايا المرتبطة بالتعليم الموجه نحو الحفاظ على ما تبقى من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. مما يعني تدمير مستقبل الإنسان اليمني، من خلال ديمومة الصراع التي حتماً ستخلق أجيال مهزومة أو فاسدة أو معتمدة على الدعم الخارجي وهذه كارثة ستتضاعف أثارها في المستقبل القريب وسيتطلب معالجتها عقود من الزمن. ومع طول فترة الصراع ، منطقياً ستتحول الاستمرارية في برامج الاستجابة كارثة بحد ذاتها إذ لم تتوسع لتشتمل البرامج الداعمة للتنمية والتي من مقوماتها الجوهرية التعليم بمختلف مراحله.

فقد تعاظمت تحديات واختلالات قطاع التعليم اليمني، وأصبحت في مقدمة القضايا الأكثر الحاحاً في الوقت المعاصر هي مناصرة المعلم والطلاب واستحداث تخصصات معاصرة.. الخ. فقد أظهرت دارسة انشراح 0202م عن عدم وجود معالجات كافية للأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية الى افرزتها الحرب في مؤسسات التعليم العالي اليمني. في هذه المقالة نطرح المعالجات الطارئة التي لا تتطلب استراتيجيات واعتمادات مالية كبيرة، لتكن ضمن البدائل المتوفرة امام اصحاب القرار وامام الجهات الفاعلة الأخرى والمتناسب مع ظروف الحروب والأزمات العميقة. من المعروف أن الحرب افرزت أوضاع كارثية، فمقومات الدولة الواحدة اصبحت مجزئة، وبرزت العديد من التحديات الخارجية والأزمات الداخلية التي تواجه التعليم الجامعي اليمني يتصف جانب منها بالتأثير الشديد وبوضوح في حين الجانب الآخر ما زال غير ظاهر واثاره على المستقبل القريب ستكون أكثر شدة.

مناصرة المعلم

قطاع التعليم من القطاعات الحيوية ومن المفترض أن يحيد عن أي نزاعات إنما في الواقع اليمني، تأثر بالصراع على نحو مباشر حيث وصل هذا التأثير بتوقف صرف مرتب نسبة كبيرة من مرتبات الكادر التعليمي. وهذا الوضع لم يكن من ضمن المخاطر المحتمل حدوثها وبهذه الدرجة الكارثية نظراً لما تحمله من مخاطر جسيمة جداً على المعلم كونه مهدد بعدم الاستقرار المادي والاجتماعي والنفسي، ومن ثم فمناصرة المعلم في هذه المرحلة من الأولويات حتى مع استمرار الحرب.

تعاظمت المشكلات الحالية التي يعاني منها المعلمين ومست بقائهم على قيد الحياة

وعمقت سوء أوضاعهم المادية واحوالهم النفسية نتيجة عوامل كثيرة وفي مقدمتها انقطاع الرواتب منذ قرابة اربعة سنوات للنسبة الأكبر من معلمي الجمهورية اليمنية، وتنعكس هذه المشاكل الخطيرة على عائلتهم وعلى الطلاب وعلى مستقبل الأجيال وعلى التنمية، مما جعل عدد من أساتذة الجامعات الحكومية الاهلية يهجرون البلد الى دول خارجية والهجرة مستمرة، ويمكن للجهات المعنية والفاعلة التخفيف من حدة الكارثة ضمن معالجات لقضايا طارئة وعاجلة.

لم يتأثر الأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية فقط بل وصل التأثير الى الجامعات اليمنية الأهلية فقد قامت غالبيتها بكبح نفقاتها وليس ترشيدها وذلك عبر الاستغناء عن جزء من الكادر الأكاديمية وتخفيض رواتب الأساتذة وفي بعض الجامعات تم تخفيض عدد أيام الدوام الأسبوعية.

لتنفيذ حملة مناصرة ناجحة للمعلمين تشتمل التخطيط والحشد وتعبئة جميع الموارد المتاحة والممكنة (للحكومة صنعاء ولمؤسسات القطاعيين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والدول المانحة، والمنظمات الإقليمية والدولية، وأولياء الأمور) ثم التنفيذ لبرامج وأنشطة المناصرة والتقييم للتأكد من دعم المعلمين ماليًا وماديًا ونفسياً. من المعالجات الطارئة لأساتذة الجامعات المنقطعة رواتبهم قد تشمل:

ضمان صرف مبالغ شهرية تعادل الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تحافظ على حياته وعلى مكانته.

دفع تكاليف النقل من وإلى المحاضرات.

تفويض مجالس الجامعات والكليات الحكومية للكليات بمزيد من السلطات والصلاحيات لمعالجة قضايا المعلمين الأساسية من الإيرادات المخصصة لها بدلاً من مركزية المعالجات.

إعفاء أو إقراض أبنائهم من الرسوم الحكومية أياً كانت سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الضرورية وذات التأثير المباشرة.

تأجيل جزء من المطالبات بسداد الالتزامات المالية التي عليهم خلال فترة الحرب أو الى حين الانتظام بصرف الرواتب.

إصدار تعليمات للجامعات والكليات بتوجيه الابحاث التطبيقية والعلمية خلال هذه المرحلة نحو مسائل وقضايا الاستجابة العاجلة وبقضايا التنمية المستدامة التي تلامس الواقع المعاش.

توجيه البحوث العلمية والتطبيقية

نظراً لاستمرار الصراع منذ سنوات ولعدم وجود افق لإحلال السلام في المستقبل القريب فنحن بحاجة ماسة الى تنفيذ معالجات طارئة لا تعتمد فقط على برامج الاستجابة بل يجب الانتقال فوراً لإيجاد معالجات واقعية للقضايا الكارثية التي ستواجه المجتمع اليمني بكل اطيافه. من ضمن هذه المعالجات أن يتم توجيه البحوث والدراسات نحو قضايا الاستجابة ونحو السلام واعادة الاعمار وكذلك نحو قضايا التنمية خاصة تلك التي سيبقى تأثيرها السلبي الكبير على اجيالنا خلال العقود القادمة.

قطاع البحث العلمي اليمني ضعيف من حيث المقومات والإمكانات، فعدد المراكز البحثية اليمنية الحكومية والخاصة لا يتجاوز 69 مركز مقيد في سجلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذه المراكز إما متوقف بسبب الحرب أو بدون أثر حقيقي نتيجة توقف دعم المنظمات والجهات المانحة عن تمويلها. كما أن غالبية البحوث التي تجرى تتسم بالفردية وتهدف لغايات محددة إما لمجرد الترقية أو كونها متطلبات العمل وبالتالي تكون بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته المعاصرة.

من الملاحظ أن الجهات المسيرة للتعليم العالي والجامعات والكليات التقنية، لم تصدر أي تعليمات أو قرارات توجه الباحثين أن تكون البحوث والدراسات المعدة من قبله مرتبطة بالقضايا اليمنية المعاصرة حسب أولوياتها وأهميتها العاجلة ولم تشدد على توظيف نتائج البحوث التطبيقية توظيفاً تنموياً وخدمةً للمجتمع مع واقع القضايا اليمنية المعاصرة وخاصة تلك المرتبطة بالاستجابة وبقضايا أثار الحرب في المستقبل على أجيالنا.

نحن نفتقر أيضاً الى غياب الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لطبيعة البحوث التطبيقية بالجامعات اليمنية وآلية ربطها بالواقع المعاصر، لتكن موجه وميسر للباحثين خلال فترة الحرب الحالية وخلال فترة التعافي المستقبلي. عملية تحفيز الباحثين وتوجيههم الى الاهتمام بالأبحاث التطبيقية أكثر من الأبحاث الوصفية التي يغلب عليها جمع المعلومات وتحليلها دون تقديم حلول عملية تفيد المجتمع في المجالات ذات الأولوية.

تعد البحوث التطبيقية والتطويرية من الخدمات الخارجية التي ينبغي على الجامعات والمراكز البحثية تقدمها للمجتمع، حيث توجه هذه البحوث مباشرة لحل مشكلات المجتمع سواء في مجال الإنتاج والخدمات، ولحل المشكلات الاجتماعية والتنموية. على الرغم من أهمية البحوث التطبيقية في معالجة قضايا التنمية والمجتمعية، إلا أن مقوماتها في الجامعات اليمنية وفي مراكز البحث العلمي المتخصصة

غير متوفرة الى حداً كبير. وفي هذا السياق، فأن عملية اشتراك وتضافر جهود الباحثين ذوي الاختصاصات المتعددة والخبرات المختلفة غير مفعلة في المراكز البحثية الحالية، وعلاوة على ذلك، هناك تغييب للتطبيق نتائج البحوث التطبيقية والتي تهدف الى التطوير والتحسين من خلال أنشطة البحوث التطويرية. ومن المقومات المفقودة عدم توفر حاضنات أعمال لتسهيل عملية التشبيك بين الباحثين والمؤسسات الداعمة وإبراز البحوث العلمية والتطبيقية وابتكارات الطلبة وتسويق نتائج بحوثهم والأفكار الريادية.

الانضمام لبرنامج الأثر الأكاديمي التابع للأمم المتحدة

نظراً لوجود صعوبات وتعقيدات تحد من اجراء روابط وتشبيك مع المؤسسات التعليمية العالمية في ظل استمرار الصراعات الدموية في اليمن، بغرض الاستفادة نوصي الجامعات والكليات التقنية وبقية المؤسسات التعليمية اليمنية للانضمام لبرنامج الأثر الأكاديمي(tcapmI cimedacA) التابع للأمم المتحدة. فهذا البرنامج هو مبادرة تهدف إلى مواءمة برامج وأنشطة مؤسسات التعليم العالي مع الأمم المتحدة بهدف الدعم والمشاركة الفاعلة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وقد أطلقت المبادرة في نوفمبر 0102م ومنذ ذلك الحين قامت المبادرة بإقامة شبكة حيوية ومتنوعة من الطلاب، والأكاديميين، والعلماء، والباحثين، ومراكز الأبحاث، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم المستمر، والاتحادات التعليمية في أكثر من 031 دولة تضم ملايين الأشخاص في قطاعي التعليم والبحث حول العالم. كما توفر المبادرة الرابط الموحد لكل هذه المؤسسات الأكاديمية للتأكيد على أن المجتمع الدولي يوجه طاقة ومخترعات الشباب والمجتمع البحثي لخدمة الإنسانية. وأي موضوع أو حقل معرفي ستكون عليه بصمة الأمم المتحدة.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة للتأثير الأكاديمي الى:

المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي والمنح والبحوث والأمم المتحدة وفيما بينها من أجل معالجة المسائل ذات الأولوية المطروحة على الأمم المتحدة، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

اشراك المؤسسات التعليمة حول العالم وعبر الاوساط الاكاديمية فيها.

تسليط الضوء على إسهامات الجامعات لأهداف التنمية المستدامة وكذلك الى التداول الحر للمعلومات ونشرها على نطاق أوسع وبصورة أكثر توازنا.

تطوير وحماية حقوق الإنسان، وتوفير التعليم للجميع، والاستدامة، وحل النزاعات.

الاشراف على سلسلة خاصة من المقالات والقضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تقديم تقارير سنوياً إلى لجنة الإعلام من خلال تقارير الأمين العام المعنية بخدمات التوعية الخاصة.

وتعتبر المؤسسات التعليمية المتمتعة بالعضوية، مراكز برنامج الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة حيث يتم اختيارها لتصبح مراكز بحث وابتكار حول المبادئ المحددة لبرنامج الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة. ويعتبر عمل الجامعات حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما تحتوي عليه من أفكار، ومخترعات، وحلول جديدة لعدد من التحديات العالمية التي تواجهها.

من أهم الفوائد على مستوى الجامعة أو المؤسسة التعليمية التي يمكن لها بعد الانضمام للبرنامج تحقيقها ما يلي:

تمكين كادر وطلاب المؤسسة التعليمية من الحصول على المزايا والعروض المقدمة سوى من قبل البرامج أو من قبل الأعضاء.

الانضمام لشبكة حلول التنمية المستدامة وشركاء في التعليم.

نشر جهود الجامعة في مجالات خدمة المجتمع والتنمية المستدامة.

يوفر البرنامج المعلومات للجامعة اساس للكيفية التي يمكن بها زيادة اتساق أنشطتها البحثية ومناهجها الدراسية مع أعمال الأمم المتحدة.

كما تساعد هذه المبادرة المؤسسات التعليمية على نشر المعلومات من خلال مبادرات ونشاطات الأمم المتحدة، وتقدم أفكار حول تطبيق تلك النشاطات على المستوى المحلي في الكليات، وقاعات الدراسة، والمجتمعات، وبتوفير منصة يستطيع من خلالها طلاب الجامعات، والأكاديميين، والباحثين، ربط وتبادل الأفكار، والبحوث، والمصادر من أجل تطوير مستدام لأهداف الأمم المتحدة.

كما تعد العضوية لهذا البرنامج مجانية وسيكون على المؤسسة التعليمية أن تقوم بإظهار دعمها لمبدأ واحد على الأقل من مبادئ البرنامج كل سنة. حيث يتم اختيارها لفترة عامين قابلة للتجديد ومن المفترض أن تقوم هذه المؤسسات بتطوير وجمع الأبحاث المتعلقة بالمبادئ ذات الصلة، واستضافة الندوات، وورش العمل، والمناقشات عبر الويب، والنقاشات الجماعية والمؤتمرات حول المبدأ الذي اختارته تلك المؤسسات التعليمية والبحوث المتقدمة، والتحليل والسياسة حول ذلك المبدأ وذلك داخل قاعات

التدريس والتدريب، وفي الحرم الجامعي وفي مجتمعاتهم.

دعم الطالب الجامعي اثناء الحرب

يعتمد المستقبل على الشباب وعلى الطلاب بدرجة اعلى، فهم فئة نشطة من فئات المجتمع ويمثلون أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل الجامعات وخلال الصراع يعاني غالبية الطلاب من مشاكل معقدة ومن ظروف قاسية للغاية ويحتاجون الى مناصرة محلية ودولية شاملة تنفذ على مستوى البلد ككل وتتجاوز المبادرات الفردية التي قد تنفذ من قبل قلة من الجامعات عبر تقديم خدمات طارئة للطلاب تتراوح من ابسطها بتوفير وسائل مواصلات لوصولهم لقاعات الدراسة الى اكثرها تأثيراً كتغطية رسومهم الدراسية لمن تأثر بانقطاع الرواتب، والإرشاد الطلابي أكاديمياً ومهنياً ونفسياً ومعالجة تدني مخرجات الثانوية العامة والتي برزت بشكل أوسع خلال سنوات الحرب الحالية.

يهدف الإرشاد الطلابي اكاديمياً إلى توجيه الطلبة للحصول على أفضل النتائج والتكيف مع البيئة الجامعية عن طريق تزويدهم بالمهارات الأكاديمية التي ترفع من مستوى تحصيلهم العلمي وليس هذا فحسب بل يتعداها إلى توثيق العلاقة بين الطلبة وأولياء الأمور من جانب وأعضاء هيئة التدريس من جانب آخر. في حين أن التوجيه المهني يعني مساعدة الفرد على اختيار التخصص والمهنة التي تناسبه، وعلى أن يعد نفسه للعمل بها ويحقق فيها التقدم والارتقاء الوظيفي وزيادة الإنتاج ومستوى جودته. ويتضمن أيضاً مساعدة الطلاب على اختيار نوع الدراسة والمهنة التي تتناسب مع مواهبهم وقدراتهم وميولهم واحتياجات المجتمع، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول الخاصة بها حتى يكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم.

إن عملية الإرشاد الطلابي تتصف بالاستمرارية كما أنها مسؤولية تقع على عاتق كل أعضاء هيئة التدريس وليس على مسؤول وحدة الدعم والإرشاد الأكاديمي (إن وجدت) فحسب بل هناك دور للقسم بضمان مشاركة كل أعضاء هيئة التدريس في أنشطة الإشراف الأكاديمي والمهني على الطلبة لتعزيز ثقتهم في أنفسهم وتدربهم على تحمل المسؤولية، وزرع فيهم روح المشاركة الإيجابية في الحياة العامة وقيمة الحرية.

من الواجب أن يتضمن الإرشاد الطلابي وظائف التخطيط والتنسيق والإشراف على تحقيق الإرشاد الطلابي وبالتعاون مع الاقسام وأعضاء هيئة التدريس لضمان حصولهم على التوجيه والإرشاد المهني والأكاديمي عبر تقديم الخدمات التي تساعدهم

على تفهمهم لأنفسهم ومشكلاتهم، وتمكينهم من استغلال إمكانياتهم الذاتية من قدرات ومهارات واستعدادات وميول مع مراعاة إمكانات بيئتهم.

وبغرض تطوير التوجيه والإرشاد المهني في الجامعات اليمنية قدم (الاشموري والحاج 8102) مقترح يتضمن الاتي:

استحداث مركز التوجيه والإرشاد المهني

استحداث وحدات الخدمات الإرشادية في كل كلية

تنفيذ برنامج (التهيئة الإرشادية) للطلاب قبل وبعد انتقالهم إلى صفوفهم الدراسية الجديدة

تكوين حقيبة الإرشاد التعليمي والمهني وتشتمل على أحدث ما يتوافر من النشرات والمطويات والمطبوعات والعمل على إمداد مرشدي الطلبة بها لمساعدتهم في تطوير الخدمة الإرشادية في المجال التعليمي والمهني.

من المسائل الخطيرة الاختيار الخاطئ للتخصص لما له من ابعاد شخصية ومادية على الطلاب وأوليائهم من جهة، وابعاد تنموية على مستوى البلد ككل من جهة أخرى.. فيحد من قدراته على إحداث تغيرات حقيقية في المجال الذي اختاره. هذه القضية الهامة تواجهنا بوضوح في مجتمعنا اليمني وأصبحت قضية واقعية، فالكثير منا ومن معارفنا إما انهم يدرسون بتخصصات لا تنسجم مع ميولهم ومع قدراتهم ويعملون في مجال غير ما درسوه نتيجة الاختيار الخاطئ للتخصص ويكتشف الخطأ خلال سنوات الدارسة او بعد التخرج وحالات اخرى خلال ممارسة العمل.. وهنا نحن بحاجة الى تمكين الطالب وأولياء امورهم من التخطيط السليم لاختيار التخصص. في العادة ما يتم تمكين الطالب من اختيار التخصص المناسب تكون حسب الأولويات والمعايير والعوامل التي قد تكون أهمها ما يلي:

المجال الذي يرغب به.

مدى قدراته التي يملكها خاصة الذهنية والإدارة القوية ومدى توفر وتنوع مهاراته.

الدعم الذي سيحصل عليه من الجامعة ومن اقربائه ومعاريفه على شكل خبرة أو علاقات تسهل له التعمق وممارسة التخصص

ندرة وحداثة التخصص مع وجود احتياج كبير

توجهات الدولة (الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات..) على نحو خاص والتوجهات

العالمية على نحو عام. وهنا سيكون عليها توفير قواعد معلومات عن سوق العمل، وحاجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلاب.

تطوير وانشاء برامج تعليمية معاصرة

نظراً لكون أغلب البرامج الدراسية التي تطرحها الجامعات اليمنية عبارة عن تخصصات تقليدية وعامة أو غير مطورة لتلائم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ومع متطلبات التنمية الشاملة، فأن هذه القضية ستبقى من ضمن أهم القضايا التنموية العاجلة لأن نتائجها الخطيرة تمس اليمن ككل لما يعكسه تأثيرها على أجيالنا. وليست المشكلة هنا فحسب بل أن طرق تدريسيها وتقيمها قد لا تتبع في الواقع الاستراتيجيات والطرق السليمة التي تواكب العصر الحالي. ومن الجيد مبادرة قلة من الجامعات اليمنية باستحداث تخصصات لها احتياج كبير في الوقت المعاصر وبالمستقبل القريب، ومع هذا تظل مبادرات وجهود فردية لم تشتمل استحداث معظم التخصصات الحديثة، علاوة على ذلك لن تكون مخرجاتها كافية لمواجهة احتياجات السوق على مستوى الوطن ومستوى المنطقة. ومن المعلوم عدم وجود استراتيجية على مستوى البلد وكذا آليات تستشرف المستقبل لتحدد التخصصات المعاصرة، ويعد هذا الموضوع الهام من مسؤوليات الجهات المسيرة للتعليم الجامعي والتقني (مسؤولية رئيسية) وكذا تشترك فيه الجامعات والمؤسسات التعليمة الأخرى. علينا ألا نغفل خريجي الثانوية العامة وأولياء أمورهم فلهم وعليهم التأثير في نفس الوقت بهذا الشأن، مع وجود أيضاً جهات فاعلة كالقطاع الخاص والقطاع الحكومي والمنظمات العاملة في اليمن. لهذا سيكون على هذه الجهات مجتمعة مسؤولية وأدوار في اتخاذ خطوات عملية عاجلة لافتتاح تخصصات معاصرة ولتطوير التخصصات التقليدية الحالية وتهيئة المناخ لتطوير استراتيجية عملية دون الانتظار لتوقف الحرب.

عموماً، فإن عملية تحديد التخصصات الاكثر احتياجاً في هذا العصر يجب أن تقوم بها جهات متخصصة وهذه العملية تعتمد على العديد من العوامل المتعلقة بدراسة سوق العمل والتوجهات الاستراتيجية للدول والشركات ومستوى التطور التكنولوجي في كل بلد على حدة وقدرات الجامعات والمؤسسات التعليمة الأخرى على التأهيل والتدريب في التخصصات المتوقع أن تكن الاكثر احتياجاً.. ولا شك بأن استمرار الحرب والصراع في بلدنا خلق صعوبات وتعقيدات لتطوير استراتيجية شاملة متوافق عليها فيما بين كل الجهات الفاعلة والجهات ذات العلاقة، ولهذا لا يمكن الانتظار الى تجاوز مثل هذه الصعوبات، فهناك بدائل ومعالجات استثنائية لهذه القضية ذات التأثير العميق في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

من المنطقي إذا توفر القرار والعمل الجماعي وعبر استفادة كل من الجهات

المسيرة للتعليم والجامعات والكليات التقنية اليمنية من الدراسات والتجارب الدولية ومن خلال التنسيق والتشبيك مع الجهات ذات الاحتياج في القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني سنتمكن من استحداث البرامج الدراسية المعاصرة مع التأكد من تنفيذها وتقييمها بما يضمن ملائمة واتساق المخرجات مع سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة. إن المسؤولية بالدرجة الأولى مفترض أن تقع على الجهات المسيرة كونها الجهة المخولة بإدارة هذا الموضوع وتمتلك سلطات وصلاحيات ولها أدوات وإجراءات تستطيع من خلالها الضغط والإلزام.. ونتيجة استمرار الصراع تضاعفت التحديات والتي قد تتجاوز إمكانياتها الحالية.. مع أن الجهات المسيرة تحاول معالجتها إلا أنها تظل محاولات دون تحديد الأولويات... وأتباع خطوات عملية عديدة تتضمن الاستفادة من خدمات مركز تقنية المعلومات، كذلك استحداث إدارة معنية بشؤون الخريجين وسوق العمل تختص بحصر ومتابعة الخريجين، والقيام بإحصاءات عن سوق العمل المحلي.

من منظور الجامعات والمؤسسات التعليمة الأخرى فلها الدور الأبرز في إضافة تخصصات حيوية معاصرة والتي قد تحتاج إلى فتح مساقات جديدة بغرض تلبية متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل. هذا الدور لا يقتصر على الجامعات ذات التصنيف العالمي المرتفع التي تبحث عن التميز والريادة فحسب بل سيكون من مصلحة كل الجامعات أن تراجع البرامج الدراسية الغير المطلوبة ثم تعد وتقدم برامج أكاديمية متطورة ولا تقف عند هذه الخطوة فقط بل عليها تغطية احتياجاتها من محاضرين ومدربين بالإضافة الى توجيه ابحاثها التطبيقية نحو هذا الموضوع ذات البعد الاستراتيجي وكذا عبر الإرشاد الأكاديمي للطلبة المسجلين بشكل خاص إلى التخصصات المناسبة ومن خلال المساهمة بتوعية خريجي الثانوية العامة وأولياء أمورهم بشكل عام حول أهمية التخصصات التي تواكب سوق العمل وأيضاً بالتشبيك مع القطاعات المعنية بالتخصص المستحدث فهناك تعاون مشترك فيما بينها يتضمن تطبيق الجانب العملي في هذه الجهات وسيعمل الخريجين فيها مستقبلاً..

في هذا السياق، لا يمكن أن نستعرض كل الجهات الفاعلة والمؤثرة، فهناك أدوار فاعلة من المفترض أن تؤدى من قبل جهات أخرى. فمن الضروري أن يكون لاتحاد الجامعات اليمنية، دور المنسق والمنظم للخروج بخطة عمل عاجلة تحتوي على برنامج مزمن وفيه مؤشرات واقعية. كما أن لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة مسؤولية اساسية في الأشراف على عملية مؤامة مخرجات الجامعات مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وخدمة المجتمع المحلي. وللقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أيضاً أدوار فاعلة منها العمل على تكوين قاعدة بيانات توضح احتياجاته الأنية وتوجهاته في المستقبل القريب، لتكن ضمن مؤشرات الجامعات. علينا أيضاً كمواطنين

مسؤولية مباشرة في عملية ارشاد وتوجيه ابنائنا نحو أفضل التخصصات الحيوية المعاصرة في إطار رغبات وقدرات ابنائنا.

بوجه عام ومع التطورات المعاصرة والأحداث الدولية التي وقعت مؤخراً، سيكون على الجامعات التوسع في استحداث برامج وتخصصات اصبحت اكثر تخصصية ودقيقة مرتبطة بمجالات الحاسوب والطب والهندسة والمالية في مقدمتها أمن المعلومات (الأمن السيبراني المتضمن أمن الأنترنت والشبكات) والذكاء الاصطناعي (تطوير آلات ذكية تطور من نفسها بشكل ذاتي، ولها خصائص الذكاء البشري)، وهندسة الطرق والهندسة الكيميائية والنووية والهندسة الطبية الحيوية (مزجت بين الهندسة والطب كتخصص المعدات الطبية) والعناية التنفسية والمحاسبة القانونية والتحليل المالي وعلوم الرؤية والبصريات والطاقة البديلة المتجددة والتسويق الإلكتروني وهندسة البرمجيات والميكا الكترونيكس والترجمة القانونية والخدمة الاجتماعية.. الخ. مع ملاحظة وجود تخصصات غير مطلوبة كثيراً في السوق اليمني في الوقت الراهن ولا يعني هذا عدم وجود أهمية أو احتياج لها فالجامعات والكليات التقنية اليمنية لن تستهدف السوق المحلي فقط كما أن الاحتياج المستقبلي يظل قائماً خاصة مع برامج إعادة الإعمار الذي سينفذ مع تحقق السلام.

شكل توضيحي 1أهم التخصصات الأكثر احتياجاً في الوقت ا لمعاصر

توصيات عامة

من أهم الأولويات التي ينبغي على الجهات المسيرة للتعليم العالي بالشراكة مع المانحين والجامعات اليمنية والجهات الفاعلة الأخرى القيام بها خلال هذه المرحلة الحرجة ما يلي: -

وضع خطة تهيئ للتعليم في حالات الطوارئ تتضمن تدابير محددة من اجل استمرارية التعليم.

إدراج المانحين للتعليم ضمن الأولويات الدعم المتعلقة بخطط الاستجابة الإنسانية مع جعل عمليات وانشطة التعليم لحالات الطوارئ متماشية مع المعايير الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالة الطوارئ.

إنشاء صندوق بالشراكة فيما بين الحكومات اليمنية وبين وكالات التعليم في حالة الطوارئ لمواجهة نقص التمويل في المسائل المتعلقة بالقضايا التعليمية الطارئة.

فرض ضرائب ورسوم إضافية على عدد من الأنشطة والخدمات الكمالية وفي مقدمتها رفع ضريبة القات مع تخصيص إيراداتها لمعالجة القضايا التعليمية الطارئة.

إنشاء قاعدة بيانات للبحث العلمي على مستوى الجمهورية اليمنية وربطها بالشبكة العنكبوتية لتصبح في متناول الباحثين الجهات الداعمة وغيرها من الجهات المهتمة.

اصدار موجهات للبحث العلمي تحتوي على المسائل والقضايا ذات الأولوية في مختلف القطاعات مع التركيز على المسائل المتعلقة بقضايا الاستجابة والتنمية والسلام.

مبادرة الجامعات والكليات التقنية اليمنية بالانضمام لبرنامج الأثر الأكاديمي التابع للأمم المتحدة للاستفادة من الفوائد والفرص المتاحة فيه.

حشد المبادرات الخيرية والتطوعية لتوفير المتطلبات العاجلة للطلاب المتضررين وترشيد النفقات في الجامعات والكليات التقنية اليمنية الغير ضرورية خاصة تلك المرتبطة بالفعاليات الاحتفالية، في المقابل اعفاء جزء من التزامات الطلاب المتأثرين بالحرب أو على الأقل تأجيل المطالبة بجزء من التزاماتهم المالية في الوقت الراهن.

عمل معالجات للطلاب النازحين من خلال التعاون فيما بين الجامعات اليمنية الحكومية وتأمين لهم الاحتياجات الأساسية.

العمل على إعادة الجامعات اليمنية الى قائمة التصنيف العالمي للتعليم الجامعي

على مستوى العالم.

الاستفادة من تقنيات التعليم عن بعد وخاصة من منصات التعليم الإلكتروني مع تمكين منتسبي التعليم الجامعي والتقني من استخدام مثل هذه التقنيات.

عمل معالجات سريعة للتقليل من التأثير السلبي من تدني مخرجات الثانوية العامة.

إيجاد حلول للمشكلات التي تعرض لها الطلاب الجامعيين نتيجة استمرار الحرب خاصة من تأثرت مساكنهم باللجوء مع توجيه الأولوية للطلاب الذين وصلوا في دراستهم الى المستويات الدراسية المتقدمة وتبقى عليهم من عام الى عامين لإكمال دراستهم الجامعية أو التقنية.

المراجع

د. انشراح احمد إسماعيل 0202م «رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية اثناء الحرب» مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، مجلية العدد الخامس ابريل 0202م.

د. خالد الأشموري و أ.د. أحمد الحاج 8102م « التوجيه والإرشاد المهني في الجامعات» – كلية التربية - جامعة صنعاء.

د. عائدة مكرد 0102م « تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة» المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن « جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة « عدن، 11 – 31 أكتوبر 0102م.

السيد فبرنور مونيوس 8002م « تعزيز وحماية حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ» تقرير الدورة الثامنة لمجلس حقوق الأنسان التابع للأمم المتحدة مايو 8002م.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2102): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2102/1102

وزارة الشؤون القانونية (0102): تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي أكتوبر 0102م.

موقع برنامج الأثر الأكاديمي على الشبكة العنكبوتية www.academicimpact.un.org

Yemen
Information
Center
يمن انفورميشن سنتر